سلسلة «الإنسان في دوائره الخمس»

حين يتكلم الطفل: الحق في أن يُسمَع ويؤخذ رأيه بجدية

الدكتور سالم عبدالله النعيمي – الكاتب/المؤلف | salemalnuaimi.ae | نوفمبر 2026

مقدمة

نتحدث كثيراً عن حق الطفل في الحماية والتعليم والرعاية الصحية، وهي حقوق لا خلاف عليها. لكن هناك حقاً أقل حضوراً في أحاديثنا اليومية، مع أنه من المبادئ الأربعة التي تقوم عليها اتفاقية حقوق الطفل كلها: حق الطفل في أن يعبّر عن رأيه في الأمور التي تمسّه، وأن يؤخذ هذا الرأي بجدية. هذا المقال لا يكرر قائمة الحقوق، بل يتوقف عند هذا الحق وحده: ماذا يعني؟ وما الذي لا يعنيه؟ وكيف يُطبَّق في البيت والمدرسة والعيادة وقاعة المحكمة؟

ماذا تقول المادة (12)؟

تلزم المادة (12) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، التي انضمت إليها دولة الإمارات عام 1997، الدولَ الأطراف بأن تكفل للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عنها بحرية في جميع المسائل التي تمسّه، وأن تولى هذه الآراء الاعتبار الواجب وفقاً لسنّ الطفل ونضجه. وتضيف الفقرة الثانية أن تتاح للطفل فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية أو إدارية تمسّه، إما مباشرة أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة.

وقد عدّت لجنة حقوق الطفل الأممية هذه المادة واحداً من أربعة مبادئ عامة للاتفاقية، إلى جانب عدم التمييز (المادة 2)، ومصالح الطفل الفضلى (المادة 3)، والحق في الحياة والبقاء والنمو (المادة 6). وفصّلت اللجنة مضمون هذا الحق في تعليقها العام رقم (12) لسنة 2009.

ما الذي لا يعنيه هذا الحق؟

يقع كثيرون في سوء فهم يجعلهم يرفضون الفكرة من أساسها. فهذا الحق:

- **لا يعني أن الطفل يقرر وحده:** القرار يبقى لمن يتحمل المسؤولية، لكن رأي الطفل يدخل في الحساب بوزن يتناسب مع سنّه ونضجه.

- **لا يرتبط بعمر محدد:** لم تضع الاتفاقية حداً أدنى للسن، ونبّهت اللجنة إلى أن الطفل الصغير يعبّر بطرق غير لفظية أيضاً، كاللعب والرسم ولغة الجسد.
- **لا يتعارض مع مصلحة الطفل الفضلى:** بل هو طريق إليها؛ فلا يمكن تقدير مصلحة طفل تقديراً سليماً دون أن نعرف كيف يرى هو وضعه.
- **ليس واجباً على الطفل:** للطفل أن يتكلم، وله أيضاً ألّا يتكلم إن لم يرغب.
- **لا يلغي دور الوالدين:** تقرر المادة (5) من الاتفاقية حق الوالدين وواجبهم في توجيه الطفل وإرشاده بما يتفق مع قدراته المتطورة؛ فالإصغاء جزء من هذا التوجيه لا بديل عنه.

الحق نفسه في القانون الإماراتي

نقل قانون حقوق الطفل «وديمة» (القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016) هذا المبدأ إلى التشريع الوطني؛ إذ ينص في المادة (12) على حق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية وفقاً لسنّه ودرجة نضجه، وبما يتفق مع النظام العام والآداب العامة والقوانين السارية، وعلى أن تتاح له الفرصة لإبداء رأيه في الأمور المتعلقة به. ويتضمن القانون كذلك إشراك الأطفال في أنشطة الحياة المجتمعية بما يناسب أعمارهم وقدراتهم.

صوت الطفل طريق إلى مصلحته الفضلى

تقرر المادة (3) من الاتفاقية أن تكون مصالح الطفل الفضلى اعتباراً أولياً في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال. وقد أوضحت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم (14) لسنة 2013 أن لهذا المبدأ ثلاثة أبعاد: فهو **حق موضوعي** للطفل في أن تُقيَّم مصالحه وتُقدَّم عند الموازنة بين المصالح المختلفة، و**مبدأ تفسيري** يقتضي ترجيح التفسير الذي يخدم مصلحة الطفل إذا احتمل النص أكثر من معنى، و**قاعدة إجرائية** تلزم صانع القرار ببيان أثر قراره في الطفل وكيف رُوعيت مصلحته.

وهنا يلتقي المبدآن: لا يمكن أن تُقدَّر مصلحة طفل تقديراً سليماً دون أن نعرف كيف يرى هو وضعه. ويمتد ذلك إلى البيئة الرقمية؛ فقد أكد التعليق العام رقم (25) لسنة 2021 أن حقوق الطفل، ومنها حقه في أن يُسمع، تنطبق في الفضاء الرقمي كما تنطبق خارجه. فالحوار مع الطفل حول ما يستخدمه من تطبيقات وما يواجهه من مخاطر أنفع من الاكتفاء بالمنع والمراقبة.

ثلاثة مواقف من الحياة اليومية

في البيت: أسرة تفكر في نقل ابنها ذي الاثني عشر عاماً إلى مدرسة جديدة. الإصغاء هنا لا يعني أن نسأله «هل تريد؟» ثم نمضي، بل أن نشرح له الأسباب، ونسمع مخاوفه عن أصدقائه ومواد الدراسة، ثم نخبره بالقرار وبكيفية مراعاة ما قاله.

في العيادة: طفلة في الثامنة تحتاج إلى إجراء طبي. الموافقة القانونية لوليّها، لكن شرح ما سيحدث بلغة تفهمها، وسؤالها عمّا يخيفها، يخففان قلقها ويجعلانها شريكة في علاجها بدل أن تكون موضوعاً له.

في الإجراءات القضائية والإدارية: حين تنظر جهة مختصة في مسألة تمسّ طفلاً، كالحضانة أو الرعاية البديلة، تطلب الفقرة الثانية من المادة (12) أن تتاح له فرصة الاستماع إليه بطريقة ملائمة لعمره، مباشرة أو عبر مختص، وفي بيئة تحترم خصوصيته ولا تضعه في موقف المفاضلة بين والديه.

خطوات الإصغاء الجاد

يقترح التعليق العام رقم (12) مساراً عملياً يصلح للوالدين والمعلمين والمختصين معاً:

1. **التهيئة:** أن يعرف الطفل أن له حق الكلام، وما الموضوع، وكيف سيُستخدم رأيه.
2. **الاستماع:** في مكان مريح وبلغة مناسبة، دون استجواب أو ضغط.
3. **تقدير القدرة:** وزن الرأي بحسب نضج الطفل الفعلي، لا عمره على الورق وحده.
4. **الإخبار بالنتيجة:** أن يعرف الطفل ماذا تقرر ولماذا، وكيف أُخذ رأيه في الحسبان.
5. **إتاحة الاعتراض:** أن يعرف إلى من يلجأ إن شعر أنه لم يُسمع.

خاتمة

الطفل الذي يُصغى إليه يتعلم أن صوته له قيمة، فيتعلم بدوره كيف يصغي لغيره، وكيف يعبّر عن نفسه دون خوف أو عناد. والإصغاء ليس تنازلاً عن سلطة الوالدين، بل هو ممارسة أكثر حكمة لها. وإذا كانت التشريعات قد حسمت المبدأ، فإن تطبيقه يبدأ من سؤال بسيط نطرحه على أطفالنا ثم ننتظر الجواب بصدق: «ما رأيك أنت؟».

المصادر

1. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، 1989، المواد (2، 3، 5، 6، 12).
2. لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم (12) لسنة 2009: حق الطفل في الاستماع إليه، CRC/C/GC/12.

3. لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم (14) لسنة 2013: حق الطفل في إيلاء الاعتبار الأول لمصالحه الفضلى، CRC/C/GC/14.

4. لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم (25) لسنة 2021: حقوق الطفل في البيئة الرقمية، CRC/C/GC/25.

5. القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 في شأن قانون حقوق الطفل «وديمة»، ولائحته التنفيذية (قرار مجلس الوزراء رقم 52 لسنة 2018).

6. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات: حقوق الطفل.

7. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: قاعدة بيانات حالة التصديق على المعاهدات (انضمام الإمارات إلى اتفاقية حقوق الطفل، 1997).

إخلاء المسؤولية والحقوق القانونية

يُقدَّم هذا المقال لأغراض التوعية والمعرفة العامة، ولا يُعدّ استشارةً قانونية، ولا يغني عن الرجوع إلى المختصين أو الجهات الرسمية المعنية. والآراء الواردة فيه تعبّر عن رأي الكاتب، ولا تمثّل بالضرورة موقف أي جهة رسمية.

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف © 2026. لا يجوز نسخ هذا المقال أو إعادة نشره كلياً أو جزئياً إلا بإذن كتابي مسبق، مع ذكر المصدر: salemalnuaimi.ae